

## جدول المحتويات

الصفحة	تقديم
1	الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي
2	• الرؤية والرسالة والقيم
3	• الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها
3	• الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي
4	• الهيكل التنظيمي
6	• المهام والواجبات
7	الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة
8	• قائمة المتعاملين
10	• الخدمات المقدمة للمتعاملين:
11	○ الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين
22	○ الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين
26	الباب الثالث: الانجازات
27	• أولاً: التعاون الدولي
30	• ثانياً: الخطط والبرامج
37	• ثالثاً: التنمية المحلية ومكافحة الفقر
44	الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية
45	• تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة
45	• نظام إدارة الجودة
45	• مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة
47	• تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية
48	○ التحفيز والمكافأة
48	○ جائزة موظف الشهر
49	○ البعثات الدراسية
49	• جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية
49	○ أهم انجازات الوزارة بعد الاشتراك في الجائزة



## تقديم:

أعزائي القراء الكرام،  
تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2008، حيث سعت إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن المحاور الرئيسية لعمل الوزارة.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام الماضي بالعمل على تنفيذ خططها للعام 2008 في ضوء كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء والتي تضمنت برامج وأنشطة مختلفة والهادفة إلى توفير الدعم لمختلف الوزارات القطاعية.

كما عملت الوزارة وفي إطار الجهود والمساعدات التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، على تنسيق وتوجيه جهود التنمية الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بالبرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية بالتشارك مع القطاعيين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، آخذة بعين الاعتبار الأولويات التي تضمنتها المحاور المختلفة المشمولة في كتاب التكليف السامي.

**سهير العلي**  
**وزير التخطيط والتعاون الدولي**

## الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

## الرؤية:

"مؤسسة حكومية رائدة لها مساهمة فاعلة في تحقيق  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة "



## الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية لرفع مستوى الاقتصاد الوطني لتحسين  
مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتشارك مع القطاعين العام والخاص  
ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني  
والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة"

## القيم:

العمل بروح الفريق  
التطوير والتحسين المستمر  
الالتزام والانتماء  
الشفافية والحيادية  
المبادرة والتعلم

### الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

1. تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق العالمية
2. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي
3. المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل
4. توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عال

### الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية (منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية) المتاحة لتمويل البرامج التنموية
2. تطوير الآليات والأدوات التخطيطية اللازمة لإعداد ومتابعة وتقييم الخطط والبرامج التنموية
3. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
4. دعم جهود التنمية المحلية
5. تعزيز العلاقة مع الشركاء
6. رفع كفاءة الأفراد وتطوير الأداء المؤسسي

## الهيكل التنظيمي



1. رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
3. التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
4. تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
6. توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية، بالتنسيق مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة.
7. العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.
8. وضع آلية للمتابعة والمراقبة والتقييم والمساعدة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
9. تقييم السياسات النقدية والمالية والتجارية والتأكد من انسجامها مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج التنموية.
10. تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتخصيصية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
11. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
12. التنسيق مع دائرة الموازنة العامة والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة لإعداد الموازنة الرأسمالية للدولة لضمان انسجامها مع الخطط والبرامج طويلة ومتوسطة الأمد.
13. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي.
14. متابعة الأهداف والبرامج الزمنية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية.
15. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وبشرية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
16. دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية ووضع التنبؤات حولها ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.
17. أية مهام أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء تكليفها بها.



## الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

يوضح الجدول التالي تصنيف المتعاملين Stakeholders List وعلى النحو التالي:

<ul style="list-style-type: none"> <li>• الجهات التمويلية الأمريكية والكندية والاسترالية ودول أمريكا الجنوبية، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)</li> <li>• منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / IFAD ،COMCEC / UNIFEM / IOM / UNESCO</li> <li>• الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي</li> <li>• الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، الخ)</li> <li>• الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا)</li> <li>• البنك الدولي</li> <li>• الوكالة البريطانية للإنماء</li> <li>• الصناديق العربية والإسلامية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية</li> </ul>	<p>الجهات المانحة Donors</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع الوزارات</li> <li>• المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر:</li> <li>- البنك المركزي الأردني، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، مؤسسة الغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مديرية التأمين الصحي، مؤسسة الضمان الاجتماعي، مؤسسة المناطق الحرة، مديرية التقاعد، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، البنك المركزي، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، سلطة الطيران المدني</li> <li>• الدوائر الرسمية على سبيل المثال لا الحصر:</li> <li>- دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية</li> <li>• الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة توليد السمرا</li> <li>• المراكز الوطنية: المركز الوطني لبحوث الطاقة، المركز الوطني للبحوث الزراعية، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني</li> </ul>	<p>المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية (Governmental Entities, Civil Societies, NGOs)</p>

<p>NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الجامعات والمعاهد الحكومية</li> <li>• دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية</li> <li>• الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني</li> <li>• النقابات، مراكز التنمية الاجتماعية، التعاونيات</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مجلس الوزراء</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء (Prime Ministry)</p>

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات/وحدات/أقسام/موظفين) وعلى النحو الآتي:

1- المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين.

- مديرية التعاون الدولي.
- مديرية السياسات والدراسات.
- مديرية المشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية.
- مديرية المتابعة والتقييم.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- مكتب تنسيق جهود إعادة اعمار العراق.

2- المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية.
- وحدة المعلومات والأرشفة.
- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- وحدة العلاقات العامة والإعلام.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

1-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين

مديرية التعاون الدولي		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية البحث عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل المشاريع الواردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التمويلية.	الجهات المحلية المستفيدة
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثل الدولة أو الجهة المعنية.	الجهات المحلية المستفيدة
ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية مقدمة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة.	الجهات المحلية المستفيدة
التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية مشاركة أي مستفيد من أية دورة أو بعثة خارجية من البعثات الواردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي.	القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية

مديرية السياسات والدراسات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة اتفاقيات القروض الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة اتفاقيات القروض الخارجية وبيان الأثر المالي والاقتصادي المترتب عليها.	أي جهة تقوم بتحويل هذه الاتفاقية للمديرية داخليا وخارجيا
دراسة سبل تدعيم التجارة البينية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة سبل تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإقامة التكتلات الاقتصادية	رئاسة الوزراء والوزارات
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	
دراسة الموازين السلعية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الموازين السلعية لأهم المنتجات الزراعية والصناعية المنتجة محلياً ومدى كفايتها لسد الحاجات المحلية وإمكانية التصدير.	رئاسة الوزراء و الوزارات الباحثين والصحافة
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي.	
مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي.	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي.	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تعزيز القدرات على إدارة الأزمات في المملكة للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي والسياسي والبيئي	رئاسة الوزراء اللجنة التوجيهية لنظام الإنذار المبكر

تابع ... مديرية السياسات والدراسات

<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاع الخاص</p>	<p>تهدف هذه الخدمة لإعداد دراسة حول قطاع أو موضوع معين، وذلك لتحسين المقدره التنافسية في المملكة الأردنية الهاشمية</p>	<p>إعداد دراسات تحسين المقدره التنافسية</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقرير التنافسية العالمي وتقرير التنافسية العربي والكتاب السنوي للتنافسية، وتحليل نتائج هذه التقارير</p>	<p>متابعة ترتيب تنافسية الأردن</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى: - إعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني - إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج الوطنية</p>	<p>المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى إعداد النماذج الاقتصادية بشكل نصف سنوي ليتم استخدامها في تحديد التنبؤات الاقتصادية</p>	<p>إعداد النماذج الاقتصادية</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة في حال طلب ذلك من مديرية السياسات والدراسات</p>	<p>دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إعداد جداول دورية لأهم المؤشرات الآتية والريادية.</p>	<p>مراقبة المؤشرات الآتية والريادية</p>
<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إنشاء بنك معلومات خاص بالبيانات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ليتم استخدامه للمساعدة في إجراء الدراسات والتقارير الاقتصادية أو الإحصائية</p>	<p>إنشاء وتحديث بنك المعلومات الاقتصادي</p>

مديرية المشاريع		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في وضع الخطط التنموية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد الأولويات ضمن القطاعات المختلفة</li> <li>- ضمان موازنة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>
دراسة مقترحات المشاريع المقدمة للتمويل	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح</li> <li>- ضمان انسجام المشروع مع الأهداف الوطنية</li> <li>- ضمان انسجام المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع ذات الأولوية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة</li> <li>- توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية</p>
متابعة المشاريع قيد التنفيذ	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- متابعة المشاريع التي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات</li> <li>- إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، وتوفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار</li> </ul>	<p>الجهات المستفيدة الجهات الممولة</p>



### تابع... مديرية المشاريع

الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان التنسيق الكامل ما بين بعثات الجهات التمويلية المختلفة والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع الإنمائية	مرافقة بعثات التمويل
الوزارات والمؤسسات المعنية الجهات الممولة	تهدف هذه الخدمة إلى: - المساعدة في إعداد مشروع موازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية التي تندرج ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المشاركة في إعداد الموازنات
الوزارات والمؤسسات المعنية	لمعرفة آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة، ولأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية والإعداد للبرامج التنموية	إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة

### مديرية التنمية المحلية

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
منسق المحافظة المعني	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقرير الشهري لتقدم سير العمل في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية في جميع المحافظات	إعداد تقارير تقدم سير العمل
الجهات التي لها علاقة بمجال التخطيط الإقليمي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التخطيط الإقليمي

تابع... مديرية التنمية المحلية

رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل جميع المشاريع الوطنية التي لم تنجح في تحقيق المستوى المطلوب في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية المحيطة بها	تفعيل دور المشاريع الوطنية في تنمية المجتمعات المحلية
	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة طلبات الجمعيات والأندية المقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف القيام بتوفير منحة عن طريق المنح المتاحة	دراسة الطلبات المقدمة من الجمعيات
	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد المحددات التي تواجه العمل الاجتماعي والتطوعي في المناطق الأقل نمواً وذلك من خلال تقييم أداء الجمعيات الخيرية فيها والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية.	دراسة المحددات في المناطق الأقل نمواً
موظفو القطاع العام في المناطق الأقل حظاً	تهدف هذه الخدمة إلى شمول موظفي القطاع العام في المناطق الأقل حظاً بالبرامج التدريبية الخاصة بالحكومة الإلكترونية (ICDL)	التدريب على برنامج الحكومة الإلكترونية
رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات وتوفير قاعدة بيانات توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة أو الإقليم بالإضافة إلى استنباط المؤشرات وتحديد الفوارق التنموية بين كافة المحافظات والأقاليم في المملكة.	تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات
رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة جميع المشاريع التنموية في المحافظات والتدقيق على سير العمل فيها بالإضافة إلى التأكد من دقة المعلومات الموجودة في تقرير تقدم سير عمل ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية في كافة المحافظات	متابعة تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظات

مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.	تنسيق ومتابعة برامج المساعدات المنفق عليها بروتوكولياً مع الولايات المتحدة.
الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج مساعدات وكالات الأمم المتحدة	ضبط التعامل مع منظمة الأمم المتحدة
الوزارة المعنية الجهة المنفذة الجهة المستفيدة	تهدف هذه الخدمة إلى تمويل المشاريع من خلال منحة أو قرض مقدم من البنك الدولي	توفير التمويل للمشاريع التنموية والمساعدات الفنية والمنح من خلال مجموعة البنك الدولي

مديرية المتابعة والتقييم

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد وتحديث الخطط الوطنية	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد الخطط التنموية للقطاعات المختلفة في المملكة</li> <li>- إعداد البرامج التنفيذية لهذه الخطط أو المبادرات الوطنية</li> <li>- إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج الوطنية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية المنظمات الدولية</p>
متابعة الخطط والبرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان توافق الخطط الوطنية مع الأهداف والمبادرات والأولويات والغايات الوطنية.</li> <li>- توفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات في الوزارات والمؤسسات الحكومية.</li> <li>- ضمان كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج بما ينسجم مع الأهداف الموضوعية لها.</li> <li>- الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية</li> <li>- إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات في مجال المتابعة والتقييم ومأسسة هذه العملية</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء مجلس الأمة المؤسسات الحكومية المنظمات الدولية الجهات المانحة</p>
تقييم البرامج والمشاريع	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة مدى توافق أهداف البرنامج/المشروع مع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية.</li> <li>- تحديد مستوى الكفاءة في التطبيق والإدارة للمشروع وتحديد مواطن الضعف في أنظمة الإشراف والمتابعة والخروج بالتوصيات والحلول لرفع مستوى الأداء.</li> <li>- تقدير مدى تقدم سير العمل نحو تحقيق الأهداف المنشودة</li> </ul>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المانحة</p>

وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	<p><b>تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة</li> <li>- مشروع تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار</li> <li>- مشروع إسكان الأسر الفقيرة</li> </ul>
أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	<p><b>تنفيذ مشاريع تطوير المشاريع الصغيرة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الإقراض الصغير والمتوسط</li> <li>- مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة)</li> <li>- كيف تبدأ مشروعك</li> <li>- كيف تطور مشروعك</li> </ul>
المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	<p><b>تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي (برنامج قدرات)</li> <li>- مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشرة</li> </ul>

تابع... وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

<p>NGOs المجتمعات المحلية في مناطق جيبوب الفقر</p>	<p>الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التتموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التتمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً</p>	<p><b>تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الشاملة:</b> - برنامج التجمعات الريفية - المشاريع الريادية ومناطق جيبوب الفقر</p>
------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مكتب تنسيق جهود إعادة اعمار العراق

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
الحكومة الأردنية الحكومة العراقية	- وضع الآليات المناسبة لتطوير وتعزيز العلاقة مع العراق في كافة المجالات، وتطوير هذه الآليات بما يخدم مصلحة البلدين.
المؤسسات العاملة في مجال إعمار العراق رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والأجانب في الأردن السفارات والوكالات الأجنبية	- التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي والأمني مع العراق.
والعربية المعنية بإعادة إعمار العراق منظمات الأمم المتحدة	- تنسيق الجهود الحكومية وكذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إعادة إعمار العراق.
البنك الدولي مؤسسة التمويل الدولية	- تنسيق العمل بين سكرتاريا اللجنة العليا واللجان الفنية القطاعية.
المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن الجهات الدولية التي تقدم منح للحكومة لدعمها في تحمل أعباء استضافة العراقيين	- التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال إعادة إعمار العراق وبشكل خاص العاملة منها في الأردن مثل المكتب المؤقت للبنك الدولي للعراق-عمان الذي يقوم بإدارة عمليات البنك في العراق، وكذلك الوكالة الأمريكية للإئمان الدولي (USAID)، والوكالة اليابانية للتعاون

- الدولي (JICA)، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة مثل الهيئة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR.
- العمل على توفير كافة التسهيلات اللازمة لتمكين الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة بعملية إعادة إعمار العراق من الدخول للعراق من خلال الأردن، أو الراغبة بإدارة عملياتها في العراق من الأردن.
  - إعداد التقارير حول العلاقات الثنائية بين الأردن والعراق وحجم التبادل التجاري.
  - متابعة نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية حول إعادة إعمار العراق بما في ذلك نتائج مؤتمرات المانحين.
  - التنسيق والمتابعة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بدعم العراقيين في الأردن.
  - تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن.
  - العمل كسكرتاريا للجنة التنسيقية المشكلة بقرار من دولة رئيس الوزراء الأفخم لغايات متابعة قضايا العراقيين، وتوجيه الدعم الموجه من الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية للعراقيين في الأردن بما ينسجم مع السياسة العامة للحكومة.
  - المشاركة في عضوية لجنة العطاءات الخاصة والمشكلة لغايات متابعة تنفيذ اتفاقيات المنح المقدمة لدعم الحكومة لاستضافتها العراقيين.
  - المتابعة مع كافة الجهات المعنية لضمان الالتزام بمضمون ورقة السياسات العامة حول آلية توجيه الدعم.
  - متابعة وتنسيق البرامج التدريبية الخاصة بالكوادر العراقية.

## مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لانجاز مهام المديريات والوحدات حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأنظمة المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وذلك من خلال تطبيق أنظمة التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة.	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الإستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات ووحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الإستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها من خلال منهج بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecards.	جميع مديريات ووحدات الوزارة



وحدة المعلومات والأرشفة

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير الأداء العام للوزارة وتطوير البيئة التقنية في الوزارة وتقديم آخر وسائل التكنولوجيا التي تساعد في الارتقاء بأداء مديريات وأقسام ووحدات الوزارة والعمل نحو بناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة.
جميع مديريات ووحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الالكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها.	استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها الكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية.
مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية.	دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل.

مديرية الشؤون المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع المديريات والوحدات
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى بيان الثغرات في القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وضمان انسجام عمليات ونشاطات الوزارة مع الأنظمة والتشريعات	جميع المديريات والوحدات
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها.	مديريات التمويل والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي وللنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى مناقشة مشاريع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة.	جميع المديريات والوحدات
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	جميع المديريات والوحدات

### وحدة العلاقات العامة والإعلام

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
وسائل الإعلام الخارجية والداخلية	إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.	إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام
جميع المديریات والوحدات	الإشراف على توفير التسهيلات لاستقبال الوفود الرسمية والضيوف ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في مهمات رسمية، وعقد الندوات والمحاضرات والاجتماعات المتعلقة بأعمال الوزارة.	القيام بأنشطة العلاقات العامة

### وحدة الرقابة المالية والإدارية

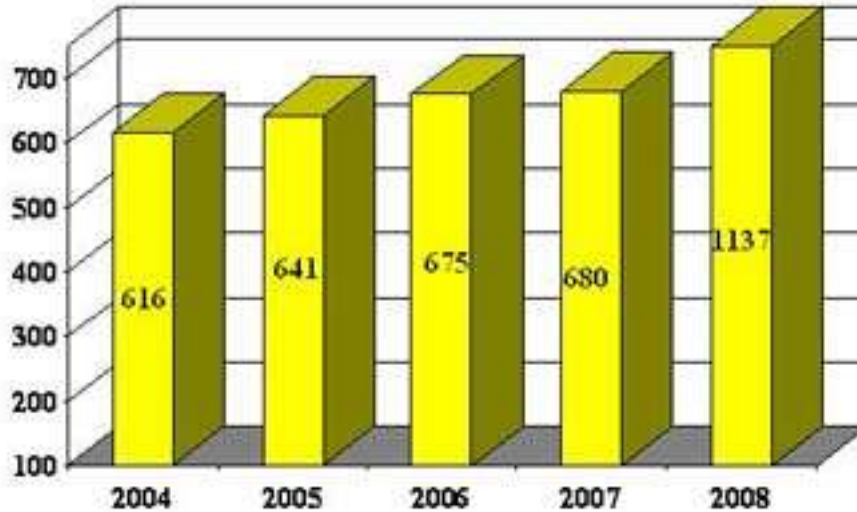
الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة	الخدمات المقدمة
مديرية الشؤون المالية والإدارية	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة الواردات والمقبوضات مع الوثائق المرسلة إلى وزارة المالية	الفحص المفاجئ على أمين الصندوق
	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف والتأكد من مطابقتها للأصول المحاسبية	تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات
	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/المحاسبية مع السجلات والوثائق الموجودة في وحدة الرقابة المالية والإدارية	مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبية

## الباب الثالث: الإنجازات

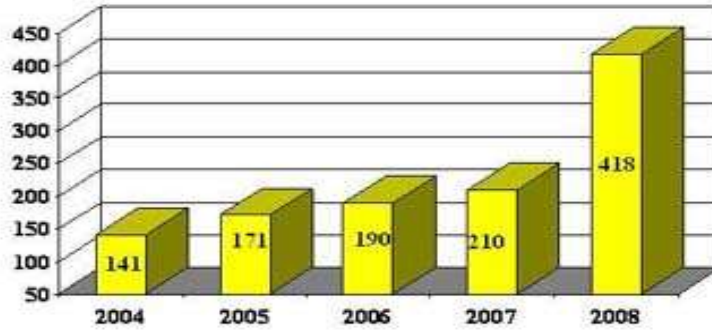
يرتبط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية بعلاقات متميزة بفضل قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم (حفظه الله)، وقد مكنت الانجازات والإصلاحات - التي حققها وينفذها الأردن في شتى المجالات - الأردن من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة.

وقد بلغ حجم المساعدات الخارجية للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، في العام 2008 ما مجموعه 1137.5 مليون دولار، وذلك بزيادة نسبتها 67% مقارنة مع حجم المساعدات الخارجية للعام الماضي 2007 والتي بلغت 680 مليون دولار، كما كان حجم المنح الملتزم بها خلال العام 2008 قد بلغ 719 مليون دولار، في حين وصلت قيمة القروض الميسرة التي تم التعاقد عليها ما قيمته 418.5 مليون دولار، ويوضح الشكل التالي تطور أرقام هذه المساعدات خلال الأعوام الماضية (2004-2008):

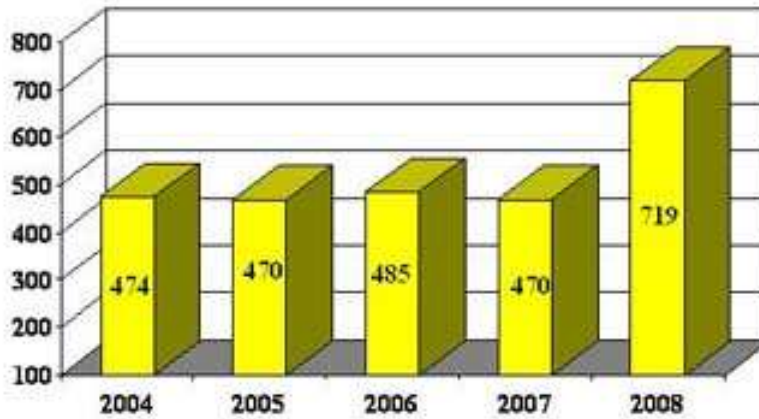
حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة خلال الأعوام 2008-2004 (مليون دولار)



حجم المنح الخارجية خلال الأعوام 2004-2008 (مليون دولار)

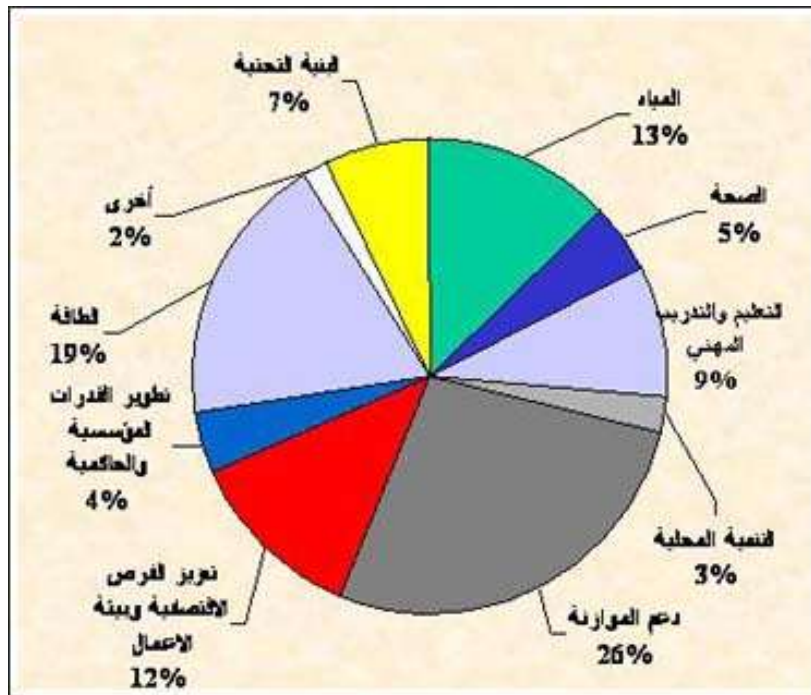


حجم القروض الميسرة الخارجية خلال الأعوام 2004-2008 (مليون دولار)



وضمت الجهات المانحة والتمويلية الرئيسية للمساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا واليابان والصين وكوريا والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة والصناديق العربية والإسلامية وخاصة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية.

كما ساهمت هذه المساعدات مساهمة فاعلة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في إطار البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية والقطاعات المختلفة وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حيث يوضح الشكل أدناه توزيع ونسب هذه المساعدات على القطاعات المختلفة:



وإلى جانب المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة، فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع الدعم الفني والمؤسسي الهادفة إلى بناء ورفع القدرات المؤسسية والإدارية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك من خلال برامج التوأمة مع المؤسسات والوزارات العريقة في دول العالم

وخاصة الاتحاد الأوروبي، حيث استهدفت هذه المشاريع مجالات الصناعة والتجارة، والزراعة، والغذاء والدواء، والمواصفات والمقاييس، والجمارك، والمحاسبة، والطاقة البديلة والمتجددة، وتطوير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، ومكافحة الفساد، ومكافحة الإرهاب، وحماية البيئة. وتعتبر ألمانيا وبريطانيا والدنمارك والنمسا وإيطاليا واليونان وفرنسا من أهم الشركاء في مشاريع التوأمة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تطوير المؤسسات الأردنية المستفيدة لما لهذه الدول من خبرات طويلة في المجالات ذات العلاقة.

كما قامت الوزارة بالتوقيع على عدد من البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي خلال العام الماضي وخاصة مع كل من المغرب وإيران وتشيلي والأرجنتين والبرازيل والصين الشعبية ومصر، وذلك بهدف توفير برامج التدريب والإيفاد في دورات وبعثات دراسية محلية وخارجية للكوادر الوظيفية بمختلف مستوياتها والعاملة في مؤسسات القطاع العام من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والجامعات الرسمية.

## ثانياً: الخطط والبرامج

### 1) مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجنحة الوطنية

- وبهدف متابعة مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في عملية متابعة وإدارة المشاريع قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالبدء بتطبيق برنامج محوسب لمتابعة المشاريع (Program One)، حيث تم خلال العام 2008 البدء بمرحلة رياضية لتدريب عدد من موظفي الوزارات التالية على البرنامج (وزارة السياحة والآثار، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم).
- كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتفعيل خدمة الكترونية جديدة عن طريق الموقع الخاص بالوزارة تتمثل بتقديم مقترحات المشاريع التي بحاجة إلى تمويل من المساعدات الخارجي.
- قامت الوزارة وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بمراجعة البرنامج التنفيذي للأعوام (2007-2009) وتحديثه ضمن مبادرة كلنا الأردن كمظلة رئيسية وكذلك توصيات الأجنحة الوطنية وموائمة مع الموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة للعام 2008، وإدماج منظور النوع الاجتماعي فيه. كما جرى طباعة البرنامج التنفيذي وتوزيعه على الجهات المعنية.
- عملت الوزارة على إدماج الأهداف الإنمائية الألفية ومؤشراتها ضمن الأهداف القطاعية والسياسات والبرامج والمشاريع لمحاور البرنامج التنفيذي، والمتعلقة بقطاعات التعليم والتعليم العالي والصحة والفقر والتدريب والتشغيل المهني، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بهذه القطاعات، وبأني ذلك ضمن التزام الحكومة بوثيقة الأهداف الإنمائية الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتفق عليها من قبل (189) دولة.

### 2) التمويل الميكروي



تتمحور رؤية الحكومة الأردنية في إيجاد قطاع خاص للتمويل الميكروي يطبق الممارسات الفضلى وذلك من خلال تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتمويل الميكروي التي تم تبنيها عام 2005 استناداً إلى توجيهات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في دعم هذا القطاع، حيث تم تشكيل فريق فني من الوزارة بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الميكروي بهدف توفير بيئة ملائمة للقطاع تركز على أسس زيادة مشاركة القطاع الخاص فيه وإعطاءه كامل الصلاحية كطرف رئيسي لتقديم الخدمات التمويلية فيما ينحصر دور الحكومة في دعم المناخ الاستثماري والاقتصادي للقطاع.

هذا وقد استمر نهج الوزارة في دعم وتنمية جهود مؤسسات التمويل الميكروي بهدف الانتشار إلى المناطق الفقيرة خارج مراكز المحافظات وتوزيع منتجاتهم الإقراضية لخدمة الفئات الاجتماعية المستهدفة بالإضافة لتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة أهمها ما يلي:

### الدعم المالي:

أثمرت جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الجهات المانحة في استقطاب قروض ميسرة طويلة الأجل لمؤسسات التمويل الميكروي خلال العام 2008 وذلك من خلال:

- الحكومة الإسبانية ممثلة بالوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECID): توقيع اتفاقيات تمويل بقيمة (15) مليون يورو مع كل من البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بقيمة (5) مليون يورو، ومع الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة-تمويلكم- بقيمة (4) مليون يورو كما تم توقيع اتفاقية مع صندوق المرأة بقيمة (6) مليون يورو.

- الحكومة الفرنسية ممثلة بالوكالة الفرنسية للإنماء (AFD): توقيع اتفاقية تمويل بقيمته (3) مليون يورو بالتعاون مع بنك سوسيته جنرال بهدف تفعيل دور البنوك التجارية في دعم مؤسسات التمويل الميكروي، حيث تلقى البنك التمويل بعملة اليورو، وتم إعادة إقراضه بالعملة المحلية إلى مؤسستين من المؤسسات العاملة في القطاع وهما الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة - تمويلكم - بقيمة (2) مليون دينار والشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة بقيمة (1) مليون دينار.

- منح مبلغ إضافي بقيمة (1) مليون دينار من مخصصات وزارة التخطيط والتعاون الدولي لصندوق التنمية والتشغيل ضمن اتفاقية المشاريع الريادية المبرمة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي / برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق التنمية والتشغيل بهدف توسيع أنشطته الإقراضية في مناطق جيوب الفقر المحددة من قبل الحكومة الأردنية.

- الطلب من الوكالة الفرنسية للإئتماء (AFD) تمويل وإدارة دراسة تقييم السوق الميكروي والأثر على المستوى الوطني عام 2007، والتي قامت بإعدادها مؤسسة (PlaNet Finance) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وضع القطاع ومدى تأثيره على الأفراد والمؤسسات العاملة فيه.
- تم إبرام اتفاقية بين الوزارة وصندوق التنمية والتشغيل عام 2002 بهدف إعادة هيكلة صندوق التنمية والتشغيل ليعمل كمظلة للإقراض الميكروي من خلال المؤسسات الوسيطة المعتمدة لهذه الغاية، وتخصيص مبلغ (5) مليون دينار للصندوق من مخصصات الوزارة لإعادة إقراضها لمؤسسات التمويل الميكروي وتركيز جهوده الإقراضية المباشرة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسع عمل الصندوق في مجال تقديم خدماته الإقراضية خارج مراكز المحافظات وفي المناطق النائية.
- ساهمت الوزارة خلال الأعوام (1997-2001) بتوفير الدعم لهذا القطاع من خلال برنامج أمير ويتمويل من الوكالة الأمريكية للإئتماء (USAID) لتأسيس أربعة مؤسسات متخصصة للتمويل الميكروي وبأتي ذلك انسجاماً مع دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي التنموي باعتبار قطاع التمويل الميكروي إحدى الأدوات الفاعلة في محاربة الفقر، حيث تتبع هذه المؤسسات الممارسات العالمية الفضلى كأسلوب معتمد في عمليات الإقراض الميكروي.

#### الدعم الفني:

- زيارة بعثة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) إلى الأردن خلال الفترة 4-12/11/2008 والاجتماع مع جميع مؤسسات التمويل الميكروي العاملة في القطاع بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية المعنية بهدف إجراء مسح للبيئة التشريعية لقطاع التمويل الميكروي وتقديم التوصيات التي من شأنها تنمية القطاع وتطوير خدماته استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية الرائدة في هذه الصناعة.
- توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتقوية الإطار القانوني لتبادل المعلومات الائتمانية وبما يفتح المجال لإنشاء أول مكتب لتبادل المعلومات الائتمانية في الأردن، كما ستعمل مؤسسة التمويل الدولية من خلال هذه الاتفاقية على صياغة وإقرار قانون جديد لتنظيم تبادل المعلومات الائتمانية بالإضافة إلى توعية الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالتقارير الائتمانية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) عام 2004، تضمنت اختيار الأردن كدولة حاضنة لمركز فني إقليمي (Technical Hub) يهدف لتطوير صناعة الإقراض الميكروي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#### أوجه الدعم الأخرى:

- ضمن جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تطوير صناعة تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن استناداً إلى منهج الممارسات الفضلى وتوضيح الدور الاجتماعي للقطاع، حيث تم العمل بشكل مباشر مع مؤسسات التمويل الميكروي وحثهم على توقيع وثيقة ميثاق السلوك المهني

(Code of Ethics) بين مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن تحت رعاية وزير التخطيط والتعاون الدولي وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- توقيع مذكرة تفاهم بقيمة (10.6) مليون دولار بين البنك الإسلامي للتنمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق التنمية والتشغيل، بهدف دعم القدرات التمويلية والمؤسسية لصندوق التنمية والتشغيل والمؤسسات الوسيطة من خلال إدخال منتجات إسلامية إلى نشاطاتهم الإقراضية، ومن المتوقع توقيع اتفاقية القرض خلال النصف الأول من العام 2009.

- توقيع اتفاقية بين صندوق المرأة ومؤسسة التمويل الدولية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تقديم ضمان لقرض طويل الأمد بقيمة مليوني دينار مقدم من بنك سوستيه جنرال إلى صندوق المرأة وتقديم مساعدة استشارية فنية للصندوق تتمثل في دعم مجالات عمل الصندوق المختلفة كإدارة المخاطر ودراسة احتياجات السوق والتدريب والعمل على إدخال نشاط التأجير التمويلي كأداة تمويلية جديدة.

- ساهمت الوزارة في إبرام اتفاقية بين شركة غرامين-جميل ومؤسسة تمويلكم بتقديم ضمانة بلغت قيمته 86000 دولار أميركي لتمويل حصلت عليه مؤسسة تمويلكم بقيمة 2.8 مليون دولار أميركي من بنك سوستيه جنرال، حيث سجلت هذه العملية دخول شركة غرامين-جميل سوق التمويل الأصغر الأردني، حيث أن هذه الشراكة بين المؤسستين ستعزز إمكانية التعاون وتبادل الخبرات من خلال تقديم المصادر التمويلية وبناء القدرات من أجل خدمة الفقراء المنتجين وأصحاب المشاريع الصغرى في الأردن.

### (3) الدراسات والأبحاث

■ قامت الوزارة بدعم تنفيذ العديد من الدراسات والأبحاث خلال العام 2008 والتي من أهمها:

(أ) **دراسة شمولية لتطوير منطقة الشاطئ الشرقي للبحر الميت:** في إطار الجهود الهادفة إلى تطوير منطقة وادي الأردن كمناطق جذب سياحي واستثماري، تم خلال العام 2008 الانتهاء من إعداد الدراسة الشاملة لتطوير منطقة الشاطئ الشرقي للبحر الميت في وادي الأردن، حيث تضمنت الدراسة التفصيلية لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت وضع خطة تفصيلية لاستعمالات الأراضي فيها ودراسة الفرص الاستثمارية والقدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة وآلية بناء قدراتها واقتراح الشكل الأفضل إدارياً للمنطقة. تم تنفيذ الدراسة من خلال برنامج سابق (SABEQ)، الممول من خلال الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وبكلفة (800) ألف دولار أميركي.

(ب) **الإدارة المتكاملة لإعادة تأهيل سيل الزرقاء:** تم خلال شهر شباط 2008 توقيع اتفاقية منحة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بقيمة 965 ألف يورو لتنفيذ مشروع بناء القدرات المؤسسية لوضع وتنفيذ خطة إدارة متكاملة لإعادة تأهيل سيل الزرقاء، حيث بدأ تنفيذ المشروع خلال الربع الثاني من عام 2008

ت) الإستراتيجية التمويلية المتكاملة لمكافحة التصحر: تم خلال العام 2008 الانتهاء من إعداد الإستراتيجية التمويلية لمكافحة التصحر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وبدعم من برنامج الآلية العالمية.

ث) دراسات وتصاميم محطة استقبال الصهاريج: تم خلال العام 2008 توفير التمويل اللازم من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لإجراء دراسة جدوى مشروع إنشاء محطة لاستقبال ومعالجة مياه صهاريج النضج.

ج) دراسة المياه العادمة والنفايات الصلبة في حوض عمان الزرقاء (USTDA)

ح) دراسات صرف صحي غرب البلقاء (USTDA)

خ) مشروع التكيف مع التغير المناخي: تم خلال العام 2008 الحصول على تمويل (منحة) بقيمة (4) مليون دولار من صندوق الأهداف الإنمائية للألفية لدعم مشروع حول التكيف مع التغير المناخي لتحسين وضع الأردن في مجال إدارة المياه.

#### 4) النوع الاجتماعي

- يعتبر تصنيف البيانات المؤسسية حسب النوع الاجتماعي من أهم العوامل التي تعطي دلالات واضحة حول مهام الرجل والمرأة، ودوريهما، ومسؤولياتهما، وحاجتهما. كما أن جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي؛ وتقديم التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي؛ وتعيين موظف أو أكثر مسؤول عن قضايا النوع الاجتماعي؛ تعتبر من الاستراتيجيات الهامة التي يتم تبنيتها لإحقاق التوازن بين الجنسين في أي منظمة أو مؤسسة.
- يبلغ عدد موظفي وموظفات وزارة التخطيط والتعاون الدولي 269 موظف وموظفة، تشكل نسبة الموظفات (42.8%). وتتميز وزارة التخطيط والتعاون الدولي باهتمامها البالغ بإتاحة الفرص أمام المرأة بتولي المناصب القيادية. حيث نجد أن هناك نسبة مشجعة من الموظفات في الوظائف الإدارية العليا، فقد بلغت لعام 2008 (28.4%) من مجموع مدراء المديریات ومن في مكائنتهم. كما ارتفعت نسبة الموظفات في المناصب الإدارية المتوسطة كرئيسة قسم، والوظائف الإشرافية ذات المسؤوليات المتعددة كمديرة مشروع ومنسفة رئيسة، فنجد أن تمثيلهن هو الأعلى مقارنة بالموظفين الذكور، حيث بلغت نسبة الموظفات (54.1%) من مجموع الموظفين والموظفات في تلك الوظائف.
- وإضافة إلى تلك البيانات التي تشير بشكل واضح إلى وجود تمييز إيجابي لصالح المرأة في إتاحة الفرص أمامها في المناصب القيادية، نجد أن نسبة الإناث ممن حصلوا على ترقية خلال عامي 2007-2008 في وزارة التخطيط هي (56.8%). كما تسعى الوزارة وبشكل دوري على تقديم فرص التدريب المستمر لتعزيز قدرات الموظفين والموظفات في مهارات القيادة والإدارة دون أي تمييز في الفرص بين الجنسين.

- ويهدف بناء قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي؛ قامت الوزارة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتصميم وتنفيذ برنامج توعوي من خلال ورش تعريفية وتدريبية بالنوع الاجتماعي شارك فيها موظفو وموظفات الوزارة، ومن مختلف المراكز الوظيفية، فقد تم تدريب وتوعية أكثر من 30% من الموظفين والموظفات في الوزارة على مفهوم النوع الاجتماعي خلال عام 2008.
- مشروع قياس أثر السياسات والاستراتيجيات الوطنية في المساواة الجندرية - البنك الدولي.
- سيقوم قسم النوع الاجتماعي بمتابعة تنفيذ منحة مشروع من البنك الدولي مدتها ثلاث سنوات 2009-2011 يهدف إلى تعزيز قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في متابعة وتقييم برامج ومشاريع النوع الاجتماعي؛ إضافة إلى تعزيز قاعدة البيانات الوطنية في دائرة الإحصاءات العامة في مؤشرات النوع الاجتماعي. كما سيتم التركيز في المشروع على أهمية البيانات الكمية والنوعية المصنفة حسب النوع الاجتماعي وتدريب العاملين على إنتاجها واستخدامها.

#### (5) الإنذار المبكر

- تعمل الوزارة على بناء نموذج اقتصاد كلي لنظام الإنذار المبكر بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي، وقد قام الخبراء بزيارة الوزارة وتقديم توصياتهم الخاصة بمتطلبات انجاز العمل، وبهذا الإطار تم تعيين موظفين للعمل على المشروع، ويجري حالياً بناء قاعدة بيانات خاصة بالمؤشرات الاقتصادية حتى يصار بعد ذلك إلى بناء النموذج مع الخبراء ومن ثم إعداد تقارير تحليلية اقتصادية ربعية تتضمن تقديرات مستقبلية خاصة بالمشروع.

#### (6) مرصد التنافسية

- تم إصدار تقرير التنافسية الأردني الأول 2007-2008 ضمن المعايير الفنية والاقتصادية و شمل هذا التقرير خمس قطاعات ريادية، وهي السياحة، والسياحة العلاجية، والصناعات الدوائية، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم إعداد مؤشرات اقتصادية ومسوحات خاصة بكل قطاع ليتم من خلالها متابعة أداء القطاعات بشكل دوري ومقارنتها بنظيراتها إقليمياً وعالمياً (Benchmarking).
- إنشاء موقع إلكتروني خاص بمرصد التنافسية ([www.jnco.gov.jo](http://www.jnco.gov.jo)) ويتم تحديثه بشكل مستمر لأنه يشكل النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، وليكون مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، إضافة إلى ترجمة الموقع الإلكتروني لمرصد التنافسية إلى اللغة العربية.
- تم إرسال الإستمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي/ المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئتها وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى والبالغ عددها (152 إستمارة)، علماً بأن الحد الأدنى المحدد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي هو (80) استمارة. حيث تضمنت تلك المهمة على

توزيع أكثر من 550 استمارة على ما يزيد عن 260 شخص من العينة المستهدفة من القطاع، إضافةً إلى عقد ما يزيد عن 170 مقابلة شخصية في مختلف مناطق المملكة مع المعنيين من القطاع الخاص للتأكد من إدراك المستجيبين لأهمية الاستطلاع وانعكاس نتائجه بالنتيجة على ترتيب الأردن بشكل عام.

- تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية (92 استمارة)، علماً بأن الحد الأدنى المحدد من قبل المعهد هو (50) استمارة.
- تمت متابعة تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر (The Travel and Tourism Competitiveness Report)، وتقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (The Global Information Technology Report) للعام 2007/2008، واللذين صدرا مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تم إعداد التقارير التحليلية لمرتبة الأردن في هذين التقريرين.
- تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2008 والذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- تقرير التنافسية الأردني الثاني للعام 2008-2009، في الأشهر الأخيرة من نهاية العام الماضي تم اختيار القطاعات الاقتصادية المنوي دراستها لتضمينها في التقرير لعام 2008-2009 وهي ثلاثة من القطاعات الاقتصادية المهمة؛ قطاع البنوك وقطاع التأمين وقطاع الصناعات الغذائية/اللحوم المصنعة.

قامت الوزارة خلال العام 2008 بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بالتنمية المحلية ومكافحة الفقر استهدفت من خلالها مختلف المستويات التنموية (البلديات المحافظات)، وجاءت لتعالج التحديات التي تواجه التنمية المحلية سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية، أو تعزيز المشاركة الشعبية، وكذلك تعزيز الإنتاجية.

#### **مشروع بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات:**

- الانتهاء من إعداد الإطار التنظيمي لوحدة التنمية في المحافظات، والمتضمن إعادة هيكلة تلك الوحدات وتحديد الإجراءات والخطوات المعيارية اللازمة لأداء كل مهمة من مهامها وربطها بالوظائف والمستويات الإدارية المحددة بالهيكل التنظيمي لها.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلتين التدريبيتين الأولى والثانية للبرنامج التدريبي لتعزيز قدرات نحو 100 متدرب من الحكام الإداريين، وموظفي وحدات التنمية في المحافظات، في مجالات مفهوم التنمية المحلية، وإدارة المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والاقتصاد، وإدارة المعلومات، وإدارة الجودة.
- متابعة تقدم سير عمل المشاريع الرأسمالية الحكومية التنموية التي تنفذ في المحافظات وإعداد تقارير شهرية لها من خلال وحدات التنمية في المحافظات.

#### **مشروع الأسواق الشعبية**

- طرح عطاءات تنفيذ الأسواق الشعبية الدائمة ضمن المرحلة الأولى في عشر بلديات وهي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيان الجديدة، ومؤتة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة)، وبتكلفة إجمالية بلغت (3) مليون دينار.
- كما ساهمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتخصيص مبلغ (200) ألف دينار لإنشاء (50) سوق شعبي مؤقت لتوفير احتياجات المواطنين من السلع والمواد التموينية بأسعار مناسبة خلال شهر رمضان المبارك.

#### **برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية الممول من الاتحاد الأوروبي**

- تم إعداد إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية في الأردن والخطة التنفيذية لها والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2008/11/5.
- تم إعداد التصاميم اللازمة وطرح عطاءات (18) مشروع تنموي تقدمت بها البلديات المستفيدة من البرنامج.
- يجري العمل على متابعة صرف باقي مبلغ المنحة المقررة، حيث قامت لهذه الغاية بعثة تقييم من الاتحاد الأوروبي لمراقبة تنفيذ باقي مؤشرات البرنامج، ومن المتوقع صرف مبلغ (16.5) مليون يورو.

## اصلاح وتطوير القطاع التعاوني في المملكة

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع المؤسسة التعاونية الأردنية وديوان الرأي والتشريع لالتهاء من مراجعة مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني تمهيداً للسير بإقراره وفق القنوات الدستورية، حيث يتوقع أن يصبح لهذا القطاع مساهمة فاعلة في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين من خلال تعظيم القيمة المضافة والأثر الاقتصادي والاجتماعي لهم للمساهمة في الاقتصاد المحلي.

## برنامج اللامركزية ومشاركة المرأة بالتعاون مع الحكومة الدنمركية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إعداد مسودة رؤية لتعزيز اللامركزية في الأردن ومناقشتها في ورشة عمل وطنية تم عقدها بتاريخ 2008/7/10 بمشاركة كافة الجهات المعنية، وكذلك تم عرضها في اجتماع تنسيق جهود المانحين في مجال التنمية المحلية بتاريخ 2008/8/3 حيث أبدى المشاركون دعمهم لهذه الرؤية.
- إعداد خطة عمل أنشطة البرنامج التي ستنفذ حتى نهايته بتاريخ 2009/3/31 ومناقشتها مع الجهات المعنية والموافقة عليها، وتم بدء العمل على التحضير لإعداد مسودة نظام متابعة مؤشرات اللامركزية وأداء البلديات والمحافظات في هذا المجال.

## ويهدف توفير المعلومات في مجال التنمية المحلية، تم إنجاز ما يلي:

- إعداد تقارير حول أبرز مؤشرات الواقع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي في المحافظات للعام 2008 بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.
- متابعة تفعيل الأنظمة الإلكترونية اللازمة لعمل وحدات التنمية في المحافظات لمتابعة المشاريع التنموية والمعلومات الإقليمية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجمعية العلمية الملكية.
- إعداد تقارير حول أبرز خصائص الواقع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي لمناطق جيوب الفقر الـ22 التي تم تحديدها بناءً على نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2006.
- التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة لبدء إعداد الواقع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الألوية والأقضية والبلديات ووضع الإطار العام لهذه الغاية ليصار إلى المباشرة بالتنفيذ مطلع عام 2009.

## مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إنشاء قاعدة بيانات: تم تجهيز شبكة الحاسوب لـ 36 موقع، وشراء 184 جهاز حاسوب شخصي، 54 طابعة ليزيرية، 60 طابعة نقطية، طابعة سطرية، 3 أجهزة حاسوب محمول، 4 أجهزة تشغيل رئيسي، 1 جهاز UPS. كما تم تفعيل خدمة الانترنت، وتشغيل 28 مركز تحصيل على النظام الآلي. وقد تم توقيع اتفاقية ما بين وزارة المالية ودائرة تسجيل الأراضي والمساحة بهدف ربط دائرة الأراضي والمساحة بالمشروع، وتشغيل عدد من البلديات الكبرى لمناطق التحصيل.
- تدريب الكادر: تم عقد 42 دورة تدريبية للموظفين العاملين في مجال التخمين والتحصيل وعددهم 523 موظف. وتم إعداد الأدلة الإرشادية التالية: المرشد في تحقيق وتحصيل الضرائب، ودليل في أساليب وإجراءات التخمين والتحصيل، ودليل المستخدم، والهيكل التنظيمي لضريبة الأبنية والأراضي.



- توعية المواطنين: تم إعداد خطة توعوية للمواطنين من خلال البروشورات والمنشورات ووسائل الإعلام وعقد ورشات العمل، وتسهيل إجراءات العمل باستخدام وسائل التقنية الحديثة وتقليل الأخطاء.
- تفويض الصلاحيات: توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية تم الاتفاق بموجبها على وضع جدول زمني لتفويض الصلاحيات لهذه البلديات (85% من البلديات أصبحت مفوضة). ومن الجدير بالذكر أن التحصيلات للعام 2008 قد زادت عن مثيلاتها لنفس الفترة من العام 2007 بنسبة 15%.
- تقوم حالياً وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المانحة لتوفير تمويل للمرحلة الثانية من المشروع بقيمة 2.550.000 دولار تساهم الحكومة بما قيمته 250 ألف دولار.

### **برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية بالتعاون مع مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**

#### **1. زيادة المشاركة الشعبية مع التركيز على النساء والشباب في الانتخابات المحلية والوطنية:**

- تنفيذ بعض الأنشطة التدريبية ذات العلاقة بتوعية المواطنين وخاصة فئات الشباب والمرأة للمشاركة في العمليتين الانتخابيتين البلدية والبرلمانية، مثل عقد ملتقيات الشباب، والندوات التلفزيونية والإذاعية.
- تنفيذ برنامج تدريبي متعلق بمفاهيم المواطنة والعمل التطوعي، والتربية المدنية، والمبادرات الشبابية في البلديات التسع المستفيدة من البرنامج.
- تنفيذ دراسة "العوامل الداعمة والمعيقة لنجاح المرأة في الانتخابات البلدية والبرلمانية".
- تأسيس وإطلاق شبكة المعرفة للنساء العضوات في المجالس البلدية "نشميات".
- تنفيذ خطة التوعية بأهمية النوع الاجتماعي من خلال توزيع نشرات تثقيفية (إمماج) ورسائل الكترونية باللغتين العربية والإنجليزية.

#### **2. تفعيل دور المجتمع المحلي في مجال الحاكمية والعمل البلدي:**

- تنفيذ برنامج تدريبي للجان التطوعية و وحدات التنمية المحلية في البلديات على مواضيع متعددة مثل التخطيط الاستراتيجي، تخطيط العمل، التنمية المستدامة وبناء الفريق، وكذلك المساعدة في إعداد خطط التنمية المحلية للبلديات التسع المستفيدة من البرنامج.
- دعم إنشاء وحدات التنمية المحلية في البلديات المستفيدة، وتزويدها بالاحتياجات اللوجستية المطلوبة.
- إعداد تقارير "دليل البلدية" بالتعاون مع اللجان التطوعية و وحدات التنمية المحلية في البلديات التسعة، حيث تشمل هذه التقارير على: مقدمة، وفكرة عامة عن البلدية، والجهات الخارجية ذات العلاقة بالبلدية، والقطاعات الفاعلة ضمن البلدية (حكومية وغير حكومية).
- إعداد العدد الأول من نشرة بعنوان "حكايات من البلديات" وذلك لمتابعة أخبار البلديات التسعة والتطورات التنموية وقصص النجاح فيها.
- عقد ورشات تدريبية حول موضوع التنمية المحلية في البلديات التسع وإعداد خطط التنمية المحلية. والتي هدفت إلى بناء قدرات اللجان التطوعية و وحدات التنمية في مجال التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي، وكذلك تم عقد ورشات أخرى في مجال إعداد خطط التنمية المحلية، ويجري العمل حالياً على إعداد الخطط التنموية للبلديات التسعة للثلاث سنوات القادمة.

#### **3. التأسيس لشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص:**

- إعداد إستراتيجية البلديات للشراكة مع القطاع الخاص في ثلاث بلديات هي: جرش الكبرى ومادبا الكبرى والشوبك الجديدة، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بهذا الموضوع.
- إعداد دليل مؤسسي للبلديات للشراكة مع القطاع الخاص، والذي يشتمل على أشكال ونماذج الشراكات، المحددات والصعوبات لتحقيق الشراكات، تعريف شكل الشراكات وآليات تطبيقها، تحديد الشركاء من القطاع الخاص ومهارات التفاوض معهم.
- عقد دورة تدريب المدربين على موضوع الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.
- تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي للبلديات التسعة المستفيدة من البرنامج في مجال الشراكة مع القطاع الخاص.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة من البلديات التسعة المستفيدة من البرنامج.

#### 4. الحاكمية في البلديات وبناء قدراتها المؤسسية بالتركيز على مجالها المنتخبة:

- تنفيذ برنامج تدريبي في مجالات الإدارة والمهارات الإشرافية لكافة البلديات المستفيدة من البرنامج.
- إعداد تقرير حول إنشاء اتحاد للبلديات يتضمن أهداف وفوائد إنشاء هذا الاتحاد والخطوات المقترحة في هذا المجال.
- تنفيذ برنامج تحسين جودة الخدمات البلدية في ثلاث بلديات: جرش الكبرى، مادبا الكبرى، الشوبك الجديدة، وذلك من خلال عقد مجموعة من ورش العمل التدريبية في هذا المجال، والتي سيتمخض عنها: تشكيل فرق لتحسين جودة الخدمات في البلدية، وصياغة مقترح لرؤية البلدية ولائحة القيم المعتمدة لانجاز العمل، ووضع مسودة لإستراتيجية تقديم الخدمة وخطة تنفيذية لتحسين مستوى الخدمات. وكذلك عقد ورشة تدريب مدربين حول موضوعي التخطيط لتنفيذ توصيات التحسين لمستوى الخدمات وبناء مهارات خدمة الجمهور.
- تحسين أنظمة الإدارة المالية وأنظمة إدارة الموارد البشرية في ست بلديات هي برقس وبيرين الجديدة وجرش الكبرى ومادبا الكبرى والشوبك الجديدة والفحيص.
- حوسبة أعمال البلديات، وتوريد الحواسيب والأنظمة اللازمة لأتمتة أعمال الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية في البلديات.

#### صندوق الحوافز الخاص بالبلديات (Special Incentive Fund - SIF):

- تم البدء بتنفيذ 12 مشروع إنشائي في البلديات التسعة خلال النصف الثاني من شهر تشرين الثاني، كما تم طرح عطاءات 4 مشاريع أخرى بتاريخ 2008/12/8.
- تم توريد مجموعة من الآليات التي تم تحديدها كأولويات وفق نهج تشاركي بين البلديات التسعة المستفيدة من البرنامج ومجتمعاتها المحلية بهدف إيجاد حلول لمشاكل ذات طابع عام وتهم المواطنين، وتتألف هذه الآليات من: سبع ضاغطات نفايات وأربع صهاريج نقل مياه شرب وسبع صهاريج مياه صرف صحي وكانستي شوارع وأربع شاحنات صغيرة وسيارتي نقل صغيرة وثلاث جرافات ورافعة وسيارة نقل موتى. حيث تم تحديد موعد حفل لتوزيع هذه الآليات بتاريخ 2009/1/19 في بلدية بيرين الجديدة وتحت رعاية دولة رئيس الوزراء.
- الانتهاء من تركيب المولد الكهربائي في بلدية الشوبك الجديدة وفحصه وتشغيله وتسليمه. وكذلك إعداد وتحضير "صورة الأقمار الصناعية" لمنطقة بلدية الشوبك الجديدة، وتم البدء بتدريب الكادر المختص في البلدية على نظام المعلومات الجغرافية GIS.

تم تزويد بعض البلديات بوحدات إنارة، حاويات نفايات وأثاث لقاعات الاجتماعات وقاعات التدريب

### برامج تعزيز الإنتاجية

لقد تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين ويكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال أربعة مكونات رئيسية هي مكون مشاريع التنمية المحلية الشاملة، وبرنامج مراكز تعزيز الإنتاجية-إرادة، وبرنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وبرنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر والذي انبثق عنه لاحقاً برنامج بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المحلي "قدرات"، إضافة إلى مشاريع إسكان الأسر الفقيرة، وقد بلغت موازنة برنامج تعزيز الإنتاجية لعام 2008 اثنين وعشرين مليون دينار موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

المكون	التمويل (مليون دينار)
المنح الصغيرة والتدخل المباشر	7.0
برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً	3.0
برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"	2.0
برنامج "قدرات"	2.0
مشاريع البنية التحتية	7.0
مشاريع إسكان الأسر الفقيرة	1.0
المجموع	22.0

وقد تم خلال عام 2008 تحقيق الإنجازات التالية:

- الاستمرار بتنفيذ برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" وذلك من خلال الجمعية العلمية الملكية، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة أو لتوسعة المشاريع القائمة. كما تم توسعة نطاق عمل البرنامج ليشمل الخدمات

الاستشارية والتدريبية للبلديات والتعاونيات. تم منذ إطلاق البرنامج لتقديم المساعدة لإنشاء وتوسعة حوالي (3400) مشروع والتي عملت على توفير (11000) فرصة عمل.

- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية - قدرات -"، والذي ينفذ من قبل مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين، ويستهدف بناء القدرات المؤسسية والفنية لما يزيد عن (130) هيئة محلية، من جمعيات خيرية وتعاونية وأندية وهيئات مختلفة، وإنشاء (86) مشروع إنتاجي، وبكلفة إجمالية تزيد عن (4.28) مليون دينار، تم استكمال تدريب وبناء قدرات المنظمات المحلية المشمولة بالبرنامج، كما تم استكمال تنفيذ الغالبية العظمى من المشاريع الإنتاجية.
- العمل على استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً، والتي تشمل عشر مناطق فقيرة بكلفة إجمالية مقدارها (5) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة، حيث تبلغ نسبة الإنجاز في تنفيذ هذه المرحلة حوالي (85%). كذلك تم البدء بإجراء الدراسات وتحديد الاحتياجات من المشاريع التنموية والخدمات، والمباشرة بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمحاور الإقراض والتوعية والتدريب للمرحلة الثانية من البرنامج والتي تشمل (16) منطقة جديدة بكلفة (8) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة.
- الاستمرار في تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر القائمة بهدف تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية وخدمية ذات أولوية في المناطق المستهدفة بقيمة تبلغ حوالي (7.0) مليون دينار، ويشمل ذلك العديد من المشاريع منها تحديث شبكات مياه الأزرق، مشروع تمويل أجهزة للخدمات الطبية الملكية، مشروع الخطة الوطنية للصحة الإنجابية، مشروع التدريب العسكري لطلبة المدارس، مشروع محطة تنقية المنصورة، مشاريع صرف صحي في محافظة الطفيلة، ومشروع حفر (9) آبار مياه في وادي عربة، إضافة إلى العديد من المشاريع الإنتاجية التي تنفذها الجمعيات التعاونية للمتقاعدين العسكريين، وجمعيات تعاونية أخرى في مختلف مناطق المملكة.
- وفي مجال مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار، فقد تم توقيع اتفاقية مع وزارة الأشغال العامة بقيمة (2.5) مليون دينار لتنفيذ مشاريع إنشاء طرق زراعية وملحقاتها بأساليب مكثفة للعمالة في مختلف مناطق المملكة، وضمن مشاريع تطوير البنية التحتية في البلديات تم تخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالخ في خمسة بلديات هي مادبا والرمثا واريد والطفيلة والمفرق والسلط، كذلك تم طرح عطاءات تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الأسواق الشعبية في عشر بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبيان الجديدة، وموتة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة) وبتكلفة إجمالية (3) مليون دينار، وقد بلغت نسبة الانجاز حتى تاريخه (50%). إضافة إلى ذلك يجري العمل على توريد (28) صهريج نضح للبلديات في مختلف مناطق المملكة، بكلفة حوالي (2.8) مليون دينار، حيث تم توريد عدد من هذه الصهاريج إلى البلديات المستفيدة، وسيتم استكمال توريد باقي الصهاريج خلال عام 2009. كما يجري العمل أيضا على تنفيذ مشروع صيانة وتأهيل المواقع الأثرية من خلال دائرة الآثار العامة.
- استمرار العمل في تنفيذ مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات، حيث تم منتصف العام 2008 استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية بكلفة (1.5) مليون دينار.

- تم تقديم منحة مقدارها (1.0) مليون دينار إلى صندوق التنمية والتشغيل، ليقوم الصندوق من خلالها بتوفير التمويل الميسر للأفراد الراغبين بإنشاء مشاريعهم الإنتاجية الصغيرة في مناطق جيوب الفقر.

## الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية

### تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقا لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

## نظام إدارة الجودة :Quality Management System

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، قامت الوزارة في عام 2008 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى وجودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها.

### مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:

حرصت الوزارة في العام 2007 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- متابعة تطبيق برمجيات متابعة البرامج والمشاريع (ProgramOne) بالتنسيق مع مديرية المشاريع والشركة المعنية والوزارات المعنية.
- متابعة تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في وزارة الداخلية بالتنسيق مع مديرية التنمية المحلية ووزارة الداخلية.
- لجان برنامج الحكومة الإلكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنفيذ اتفاقيات الحكومة مع شركة Microsoft وشركة Oracle بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.

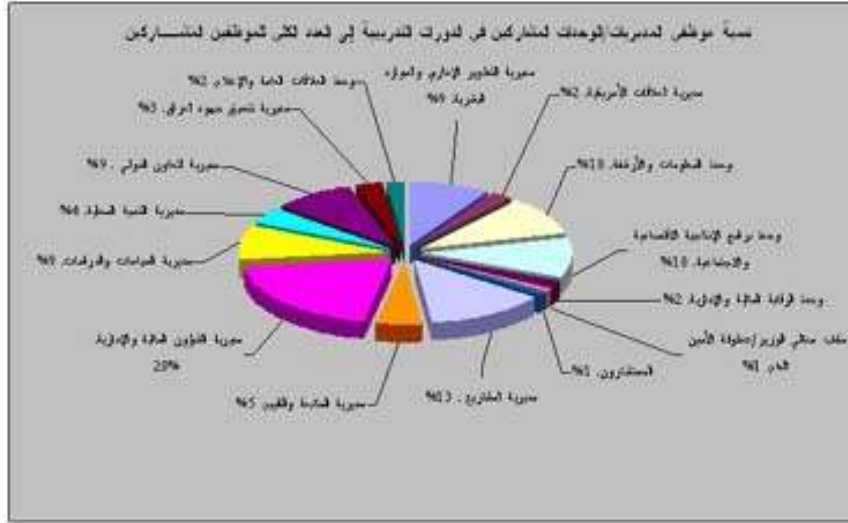
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وكذلك الموقع الخاص بها ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقعي كل من وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع النباتات الطبية والعطرية.
- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة التنسيق مع مشروع GFMIS / وزارة المالية.

- تطوير وتحسين وصيانة الأنظمة المحوسبة العاملة وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية ونظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون في مستودع اللوازم والقرطاسية، ونظام القروض، ونظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام السلفات، ونظام المطابقات البنكية.
- تفعيل النظام الآلي للتسجيل المرئي الآلي لضبط ومراقبة مداخل الوزارة (عدد 4) طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق تركيب وتشغيل كاميرات في مداخل الوزارة.
- استكمال تطوير نظام يخدم قسم الحركة وتفعيله وتدريب العاملين عليه.
- استكمال تطوير نظام خاص بالمشتريات وتفعيله وتدريب العاملين عليه.
- تطوير نظام خاص بإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتفعيله وتدريب العاملين عليه.
- الاشتراك في الفريق الوطني المكلف من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحصر استخدام برمجيات مايكروسوفت وبرمجيات أوراكل وذلك ضمن اتفاقيات الحكومة الأردنية مع شركة مايكروسوفت، إضافةً إلى المشاركة في العديد من اللجان الفنية في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكة الحاسوب المحلية وملحقاتها ومتابعة إدامتها.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديرية والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي.



## تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2008

انطلاقاً من متطلبات الخطة الإستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام 2006، 2007، 2008 لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي و متطلبات الخطة الإستراتيجية حيث استفاد 255 موظفاً من البرامج والدورات التدريبية من أصل 280 موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته ( 91.07%) وحسب التوزيع المبين في الشكل المرفق.



كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2008 ما يقارب ( 250 ) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

## التحفيز والمكافأة:

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر، ومكافآت انجاز، ومكافآت التحصيل العلمي، وحسب معايير محددة واضحة في نظام المكافآت والحوافز.

## جائزة موظف الشهر:

تمنح هذه الجائزة شهريا لأحد الموظفين تقديراً لانجازاته المتميزة.

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة موظف الشهر لعام 2008 مرتبين حسب الأشهر:

السيدة فداء جرادات، السيدة خولة البخيت، السيد إبراهيم عريبات، السيد محمد السردي، السيد فارس طبيشات، السيد ياسر حمدان، الأنسة هزار بدران، السيد محمد العساف، السيد بسام بني هاني، د. حضرم الفايز، السيد أحمد الترك، السيد أحمد الجزار.



### البعثات الدراسية

في عام 2008 اجتاز أربعة موظفين مبعوثين بنجاح متطلبات الحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه واليكالوريوس، ومن المتوقع أن يتم إيفاد ثلاثة موظفين آخرين خلال عام 2009 والتي ما تزال طلباتهم قيد الدراسة، بالإضافة إلى خمسة موظفين التحقوا في السنوات السابقة ببرامج الدراسات العليا ومازالوا على مقاعد الدراسة حالياً، علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

### جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية

تعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالميا لتحسين الأداء، ومما لا شك فيه بأن تحقيق متطلبات الجائزة في كافة المعايير لا يتأتى إلا من خلال تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح لها أن تواكب آخر المستجدات والمتطلبات، وقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم إيجابا في تحسين وتطوير الأداء، كما غيرت من صورة العمل الحكومي التقليدية في المتمثلة ببطء التنفيذ وبيروقراطية الخطوات إلى صورة أكثر إشراقا تتمثل في رفع مستوى وكفاءة الموظف الحكومي وزيادة فعالية العمليات والإجراءات وذلك من خلال إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء. تستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة أنظمتها الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي. تعتبر الجائزة حافزا للتغيير والتحسين المستمر وقد كان لمشاركة الوزارة في دورتي الجائزة أكبر الأثر في دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ومأسسة الأداء، كما أن توفر هذا الدافع قد ساعد في تبني عديد من المبادرات الداخلية والإيمان بضرورة تنفيذها ومنها على سبيل المثال لا الحصر أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها الكترونيا، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي "انجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها وغيرها...

#### أهم إنجازات الوزارة بعد الاشتراك في الجائزة:

يبدو جليا بأن الانجاز الأكبر الذي حققته الوزارة بعد الاشتراك في الجائزة هو تغيير بيئة العمل الداخلية وتطويرها بحيث أصبحت بيئة جاذبة محفزة ساهمت في تحسين مستوى الخدمة المقدمة والارتقاء في الأداء. غرست الوزارة ثقافة التميز بين جميع موظفيها وعلى اختلاف مستوياتهم واعتمدت الأداء والكفاءة كمؤشر للقياس والتقييم تجسيدا للشفافية والموضوعية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ص.ب. 555 عمان (11118) الأردن

هاتف رقم (9626)4644466 فاكس (9626)4649341

البريد الإلكتروني [mop@mop.gov.jo](mailto:mop@mop.gov.jo)

[www.mop.gov.jo](http://www.mop.gov.jo)